

Distr.: General
24 November 2022

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس

٢٠٢٣

البند ٦ من جدول الأعمال*

قضايا نظامية

تقرير لجنة الحوكمة الاقتصادية عن دورتها الأولى

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضائها تقرير لجنة الحوكمة الاقتصادية عن دورتها الأولى.



تقرير لجنة الحوكمة الاقتصادية عن دورتها الأولى

مقدمة

١- عُقدت الدورة الأولى للجنة الحوكمة الاقتصادية (لجنة الحوكمة) التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية) عبر الإنترنت في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٢. وحضرها ممثلون عن جميع المناطق دون الإقليمية الأفريقية. وقد حظي قرار إنشاء لجنة الحوكمة بتأييد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للجنة الاقتصادية في اجتماع عُقد في آذار/مارس ٢٠١٩ في مراكش، المغرب، وذلك في القرار ٩٦٦ (د-٥٢). وطُلب مؤتمر الوزراء، عملاً بقراريه ٩٤٣ (د-٤٩) و ٩٥٧ (د-٥١)، إلى الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية أن تجري استعراضاً للهيكلة الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية.

٢- ويُختار أعضاء لجنة الحوكمة من الوزارات المسؤولة عن المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية. وستتولى تنسيق عمل اللجنة الاقتصادية لضمان النتائج والاتساق في الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في جهودها لبناء وتعزيز مؤسسات وسياسات الحوكمة الاقتصادية، وتعزيز التعلم من الأقران في سبيل تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستمرة والشاملة للجميع.

٣- وتُعقد لجنة الحوكمة اجتماعاتها كل عامين. وستتولى تقديم المشورة والتوجيه القائمين على الأدلة بشأن قضايا الحوكمة الاقتصادية المتصلة بتعزيز الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية الشاملة للجميع، إلى جانب جهود مكافحة الفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة التي تنقل الموارد إلى خارج أفريقيا. وستعمل على تشجيع بناء الشبكات، ودعم عمليات الحوكمة الإقليمية والعالمية، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجهود المبذولة لضمان تمثيل أفريقيا في المنتديات الدولية.

٤- وقد ركزت لجنة الحوكمة، خلال دورتها الأولى، على انتخاب أعضاء المكتب. وسيقوم المكتب، بالتعاون مع أمانتها، بتنسيق أعمالها خلال السنتين القادمتين. وأنتخب ممثلو البلدان التالية لعضوية المكتب: إثيوبيا، والجزائر، وغانا، والكاميرون، وليسوتو. ويمثل كل بلد من البلدان منطقتة دون الإقليمية. واللجنة الاقتصادية هي الجهة التي تدعو إلى عقد الاجتماعات وتتولى أمانة لجنة الحوكمة على حد سواء.

٥- واستعرضت لجنة الحوكمة أيضاً برنامج العمل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ الخاص ببرنامج اللجنة الاقتصادية الفرعي لسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة.

الجزء الأول

أولا- افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٦- حضر الدورة ممثلون عن الدول الآتية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية:

- (أ) وسط أفريقيا: تشاد، والكاميرون، والكونغو، وغابون؛
- (ب) شرق أفريقيا: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وسيشيل، والصومال، ومدغشقر.
- (ج) شمال أفريقيا: الجزائر، ومصر، والسودان؛
- (د) الجنوب الأفريقي: زامبيا، ليسوتو، ملاوي، موزامبيق؛
- (هـ) غرب أفريقيا: بوركينا فاسو، وغانا، وكوت ديفوار، ومالي، ونيجيريا.

باء- البيانات الافتتاحية

٧- أدار الجلسة الافتتاحية رئيس قسم الحوكمة الاقتصادية والمالية العامة في شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة التابعة للجنة الاقتصادية. وأدلى بملاحظات افتتاحية مدير الشعبة الذي رحب بجميع المشاركين وشكرهم على حضورهم الدورة الأولى للجنة الحوكمة. وأشار إلى السياق الاقتصادي العالمي الصعب الناجم عن آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والنزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وقال إن وجود حوكمة اقتصادية قوية في أفريقيا أمر ضروري بالتالي لمعالجة أوجه عدم اليقين، وحفز الانتعاش الاقتصادي، وتعزيز النمو العادل، ومعالجة مواطن الضعف.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

٨- جرى انتخاب أعضاء المكتب في خمس جلسات مصغرة إنتخب فيها مندوبون من كل منطقة دون إقليمية ممثلاً على النحو التالي:

الكاميرون	وسط أفريقيا:
إثيوبيا	شرق أفريقيا:
الجزائر	شمال أفريقيا:

الجنوب الأفريقي: ليسوتو

غرب أفريقيا: غانا

٩- واختارت لجنة الحوكمة بتوافق الآراء ممثلي المناطق دون الإقليمية للاضطلاع بالأدوار التالية في المكتب:

(أ) الرئيس: الكاميرون

(ب) نائب الرئيس: الجزائر

(ج) نائب الرئيس: غانا

(د) المقرر: إثيوبيا

(هـ) المقرر: ليسوتو

١٠- وفي أعقاب بيان القبول الذي أدلت به الرئيسة المنتخبة حديثاً، وهي مديرة التكامل الإقليمي في وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية في الكاميرون، دوروثي تاتاو بيكولو، اعتمدت لجنة الحوكمة جدول الأعمال التالي استناداً إلى جدول أعمال مؤقت كان قد عمم من قبل:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

٣- لمحة عامة عن برنامج العمل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ الخاص بالبرنامج الفرعي لسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة:

(أ) تقييم التقدم المحرز في سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة في أفريقيا.

(ب) لمحة عامة عن التخطيط الإنمائي من أجل التنمية المستدامة والتحول الهيكلي في أفريقيا.

(ج) تحيين بشأن تحسين الإدارة المالية العامة والحوكمة الاقتصادية السليمة في أفريقيا.

٤- مناقشة عامة.

٥- النظر في برنامج العمل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ الخاص بالبرنامج الفرعي لسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة ومشروع تقرير اللجنة عن دورتها الأولى واعتمادهما

٦- اختتام الدورة.

الجزء الثاني

أولاً- لمحة عامة عن برنامج العمل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ الخاص بالبرنامج الفرعي لسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

١١- تولى مدير شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة عرض عمل برنامج اللجنة الاقتصادية الفرعي لسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة، وأشار إلى أن الشعبة تتألف من ثلاثة أقسام: قسم تحليل الاقتصاد الكلي، وقسم التخطيط الإنمائي، وقسم الحوكمة الاقتصادية والمالية العامة. وأوضح أن البرنامج الفرعي يدعم خطة التحول الاقتصادي الأفريقية من خلال العمل التحليلي (وظيفتها كمركز أبحاث)؛ والدعم التقني القائم على الطلب في التخطيط الإنمائي ونمذجة الاقتصاد الكلي والتمويل العام؛ ودورها في عقد الاجتماعات - العمل المشترك مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية.

١٢- وعطفاً على المقدمة، سلط رئيس قسم الحوكمة الاقتصادية والمالية العامة الضوء على العديد من الفرص للبرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٢، شملت تعزيز مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة بحيث يمكن استخدامها لتحديد أولويات تمويل الخطط الإنمائية؛ وتعزيز التعاون الدولي في مجال التخطيط والإبلاغ في مجال التنمية المستدامة؛ ونماذج الاقتصاد الكلي لتحديد التدخلات وتحليلها، بما في ذلك إدارة الديون والنفقات؛ وتعبئة الموارد المحلية؛ وتقديم الدعم للفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي الجديد.

١٣- وتناولت رئيسة قسم تحليل الاقتصاد الكلي بإسهاب عمل القسم، الذي يهدف إلى توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات وتقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء بشأن قضايا الاقتصاد الكلي الناشئة، مثل تحليل السياسات الضريبية والتعلم من الأقران في مجال الضريبة الانتقائية. وقد وضع القسم أيضاً منتجات معرفية رئيسية، بما في ذلك الأداء والتوقعات الاقتصادية الفصلية الأفريقية، والتقرير الاقتصادي عن أفريقيا. ومن بين الإنجازات الرئيسية التي حققها القسم في عام ٢٠٢٢، سلطت المتحدثة الضوء على البحوث المتعلقة بتأثير النزاع بين

الاتحاد الروسي وأوكرانيا على الاقتصادات الأفريقية، فضلا عن برنامج الاقتصاديين الشباب وتطوير أداة توجيهية لآليات تخصيص حقوق السحب الخاصة لتمويل الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩.

١٤- وتناولت موظفة الشؤون الاقتصادية في قسم التخطيط الإنمائي الدعم الذي يقدمه القسم للدول الأعضاء في عمليات التخطيط الإنمائي والتنفيذ، وكذلك فيما يتعلق باعتماد أدوات التخطيط الإنمائي، لا سيما مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة. وقد شارك القسم أيضا في الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز الرصد والتقييم والأطر التمويلية الوطنية لخططها الإنمائية الوطنية ومواءمة الخطط مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“. وشددت المتدخلة على إدراج الجانب التمويلي للخطط الإنمائية في مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، التي تتماشى مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، لمساعدة الدول الأعضاء على تعبئة التمويل وإدارته لصالح الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وضمان تنفيذ خطط التنمية. وبينما حدد القسم خمسة بلدان للعمل معها على نشر مجموعة الأدوات في عام ٢٠٢٢، فإنه يبذل قصارى جهده للاستجابة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء الأخرى. وعلاوة على ذلك، يجري من خلال حلقات العمل التشاورية مع الدول الأعضاء تحديد الثغرات في عمليات التخطيط الإنمائية الوطنية والتنفيذ، بغية دعم الدول الأعضاء في سدها. وأضافت أن القسم يضطلع بعمل تعاوني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي بشأن إعداد تقرير التنمية المستدامة لأفريقيا لعام ٢٠٢٢.

١٥- وعرض رئيس قسم الحوكمة الاقتصادية والمالية العامة أعمال القسم، بما في ذلك الجهود الرامية إلى كبح التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا، وشمل ذلك عملا إحصائيا مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ١٢ بلدا نموذجيا لقياس مدى التدفقات المالية غير المشروعة، فضلا عن أعمال السياسة العامة المتعلقة بمنع هذه التدفقات، ومبادرة استرداد الأموال المسروقة، وحلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات للدول الأعضاء بشأن قياس التدفقات. وشرح المتحدث الإطار المالي الوطني المتكامل والجهود المبذولة لضمان مزيد من التآزر مع مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة والنظام الأفريقي لتتبع الموارد، فضلا عن منبر إقليمي لجماعات الممارسين المهنيين أنشئ لتعزيز المعرفة والخبرة بالإطار المالي الوطني المتكامل. وأشار إلى أن القسم مسؤول عن تقرير الحوكمة الاقتصادية، الذي سينشر مرة كل سنتين، وغير ذلك من المنتجات المعرفية، بما في ذلك وقات البحوث المواضيعية وموجزات السياسات. ومن بين النواتج المتوقعة لعام ٢٠٢٢، ذكر العديد من الأنشطة المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك فعالية إقليمية

لتبادل الخبرات والمنشور السنوي عن الإنفاق الضريبي فيما يتعلق بحجم فرص الإيرادات المفقودة.

١٦- وأبلغ رئيس القسم لجنة الحوكمة بالطرائق الرئيسية لتحقيق النواتج المقررة للبرنامج الفرعي، مع التركيز على الاستجابة لكوفيد-١٩، والمساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، ومكاتب المنسقين المقيمين، وفريق الأمم المتحدة القطري، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومراكز البحوث. وشدد أيضا على استراتيجية الشعبة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفها عاملا رئيسيا للنجاح.

باء - المناقشة

١٧- رد المشاركون على عرض الأمانة بالإشارة إلى حسن توقيته وأهمية خطاب الحوكمة الاقتصادية في القارة، بما في ذلك تحقيق خطة عمل أديس أبابا. وشددوا على مدى أهمية تعبئة المزيد من الموارد المحلية واستخدامها بطريقة أكثر فعالية.

١٨- وأكدوا على أن التعلم من الأقران سيكون حاسما بالنسبة للبلدان الأفريقية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وأعربوا عن أملهم في أن تتيح اللجنة فرصة للتركيز على تنفيذ التوصيات وتبادل الخبرات بشأن قضايا مثل الديون والتحول الهيكلي والتدفقات المالية غير المشروعة وتعميم أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية وإعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-١٩ والنزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

١٩- وأشار المشاركون أيضا إلى التقدم المحرز في مواءمة مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة مع الإطار المالي الوطني المتكامل، ورحبوا بفرصة بناء قدراتهم في استخدام خططهم الإنمائية الوطنية للمساعدة في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وبالإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى الحاجة إلى النظر في اختيار البلدان التي استفادت من أنشطة بناء القدرات السابقة بشأن استخدام مجموعة الأدوات أثناء طرح نموذج التمويل المتكامل. وأشارت الأمانة إلى أن أعمال المتابعة جارية، وأنه سيتم تقديم دعم إضافي، حسب الاقتضاء. ووعده المشاركون أيضا بتبادل خبراتهم في تنفيذ الإطار المالي الوطني المتكامل مع بعضهم البعض، بغية تحسين تنفيذه في جميع أنحاء القارة.

٢٠- وإذ أحاط المشاركون علما بالتحدي العالمي غير المسبوق الذي تمثله أزمة كوفيد-١٩ وما يتصل بها من خسائر في الأرواح وسبل العيش، والأزمة الجيوسياسية الأخيرة الناجمة عن الصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، فقد شدوا على الحاجة إلى

تحليل أثر هذه الصدمات ووضع استراتيجيات للتخفيف من حدتها. وأشارت الأمانة إلى أن هناك عملاً يجري على نطاق اللجنة الاقتصادية لتقييم الأثر الاقتصادي الكلي والقطاعي للنزاع، وأن هذه الأخيرة أطلقت مرفق السيولة والاستدامة في عام ٢٠٢١ بهدف مساعدة البلدان الأفريقية على التعافي من أزمة الديون.

رابعاً- النظر في برنامج العمل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ الخاص بالبرنامج الفرعي لسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة ومشروع تقرير اللجنة عن دورتها الأولى واعتمادهما [البند ٥ من جدول الأعمال]

٢١- ناقشت لجنة الحوكمة أيضاً برنامج العمل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ الخاص ببرنامج اللجنة الاقتصادية الفرعي لسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة. وقد أعتد البرنامج بالإجماع.

٢٢- وعُرض مشروع تقرير لجنة الحوكمة عن دورتها الأولى، وأعتد بالإجماع بعد إجراء بعض المناقشات.

خامساً- اختتام الدورة [البند ٦ من جدول الأعمال]

٢٣- أشارت الرئيسة، في ملاحظاتها الختامية، إلى أن برنامج العمل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ الخاص بالبرنامج الفرعي يمثل إطاراً ملائماً ومناسباً من حيث التوقيت لتقديم الدعم للبلدان الأفريقية في تعزيز قدراتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣. وشددت على أن دور لجنة الحوكمة يتمثل في العمل كمنتدى استشاري للخبراء ومقرري السياسات لضمان الاتساق والنتائج في الدعم المقدم للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، ودعت إلى مواصلة تقديم الدعم لعمل اللجنة الاقتصادية.

٢٤- وأعربت الرئيسة عن تقديرها للعمل الذي اضطلعت به أمانة لجنة الحوكمة الاقتصادية في تنظيم دورتها الأولى. وأعلنت اختتام الجلسة على الساعة ١٧/١٥.